صنع و تنفيذ السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي: المؤسسات و الآليات

محمد قروش[1]

أستاذ محاضر أ بكلية الحقوق و العلوم السيساسية

جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان

تاريخ الإرسال: 2020/04/01 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

****

ملخص:

يعتبر المغرب العرب خصوصا و إفريقيا عموما ضمن أولويات سياسة الصين الخارجية ، و تشكل الطاقة المحدد الأكبر الذي يتحكم في توجيه السياسة الصينية في المغرب العربي، إلى جانب جملة من المحددات التي تتفاوت من حيث تأثيرها على السياسة الصينية الخارجية ودفعها إلى استخدام وسائل ليِّنة و سلمية، نذكر منها العامل السياسي، الثقافي، وكذا الديموغرافي...، بحيث تؤثر هاته العوامل جميعها في سلوك الصين في المنطقة المغاربية.

تستعين الصين بمجموعة من المؤسسات و الوسائل في عملية صنع و تنفيذ سياستها الخارجية في منطقة المغرب العربي و تتراوح هذه الأخيرة بين منتديات و آليات ذات أبعاد متعددة سياسية،دبلوماسية و إقتصادية....و هذه الآليات و الوسائل تندرج ضمن شراكة بين الطرفين و توظف ما يعرف بالقوة الناعمة التي تركز على كسب صداقات الدول و كذا الجذب و الإغراء.

الكلمات المفتاحية : الصين ، السياسة الصينية ، المغرب العربي

Abstract:

China put the Maghreb as its priority in its foreign politics, led by the energy which forms a key element in determining its international politics, in addition to a number of other elements which can affect differently on China's aim to use soft and flexible means.

China uses a range of institutions and means in the process of implementing its foreign policy in the Maghreb region, ranging from forums and mechanisms with multiple political, diplomatic and economic dimensions. These mechanisms and means are part of a partnership between the two parties and use what is called soft power that focuses on making friends and attracting and seducing.

Key words :china ،chinese policy، the Maghreb.

[1] د.محمد قروش جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسانm.kerrouche13@yahoo.fr

مقدمة:

تأثر في عملية صناعة القرار السياسي الصيني العديد من العوامل و التي تدخل إجمالا في إطار البيئات الثلاث لصنع القرار في السياسة الخارجية الصينية ،و في هذه الدراسة لا نتكلم عن هذه البيئات الثلاثة لعملية صنع السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي علي وجه التحديد،و إنما نتطرق إلى الوسائل و المؤسسات التي تضطلع بتنفيذ السياسة الصينية في دول المغرب العربي ،بحيث هناك مجموعة من المؤسسات التي تعتبر الإطار المؤسسي الذي يظبط السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي و تتمثل بالأساس بالمنتديات و كذا مؤسسات الدولة الداخلية للنظام السيايسي الصيني .

تستخدم الصين جملة من الوسائل في عملية تنفيذها لسياستها إتجاه دول المغرب العربي، و تتراوح هاته الوسائل التي تدخل ضمن إستراتيجية القوة الناعمة ما بين الوسائل الدبلوماسية و السياسية ، و ما بين الوسائل الإقتصادية وسيتم تبيان ذلك في هذه الدراسة .

المشكلة البحثية :

ماهي وسائل السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي؟و إلى أي مدى شكل الإطار المؤسساتي آلية لتحقيق أهداف السياسة الصينية في المنطقة المغاربية ؟

فرضية الدراسة:

يرتهن تحقيق السياسة الصينية لإهدافها إتجاه دول المغرب العربي إلى تفعيل مجموعة من المؤسسات و الآليات و الوسائل ذات الطابع القانوني و السياسي ،الدبلوماسي و الاقتصادي و التي تندرج ضمن إستراتيجية القوة الناعمة المتبعة من قبل الصين .

الإطار المنهجي:

هناك مجموعة من المناهج التي تساعد في التحكم و ضبط موضوع السياسة الصينية تجاه المغرب العربي منذ بحيث إعتمدنا علي تكاملية منهجية لدراسة هذا الموضوع:

المنهج المقارن :

هو التحليل المنظم للاختلافات و التشابهات في موضوع أو أكثر.وذلك من خلال دراسة الظواهر المتشابهة، فالمنهج المقارن هو بمثابة المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية لإستحالة و صعوبة تطبيق المنهج التجريبي على الظواهر الإنسانية.و ذلك من خلال الملاحظة و جمع المعلومات لحالات مختلفة و المقارنة بينهما، فجوهر علم السياسة و علم العلاقات الدولية هو المنهج المقارن.و تستخدم الدراسة هذا المنهج بهدف المقارنة بين سياسة الصين و قوى أخرى في المنطقة المغاربية و كذا المقارنة بين السياسات الصينية المتبعة في فترات زمنية مختلفة.

المنهج التاريخي :

هو عملية منظمة و موضوعية لإكتشاف الأدلة و تحديدها و تقييمها، والربط بينها من أجل إثبات حقائق معينة،و الخروج منها بإستنتاجات تتعلق بأحداث وجدت في الماضي، فالتاريخ هو مخبر العلاقات الدولية،و لقد استخدم هذا المنهج في هاته الدراسة من اجل إعطاء أمثلة كيفية و سائل تنفيذ السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي في فترات تاريخية مختلفة.

المنهج المؤسساتي: و يتم توظيفه بهدف التطرق لأهم المؤسسات التي تضطلع بتنفيذ السياسة الصيني إتجاه دول المغرب العربي و كذا الإطار القانوني الذي يظبطها.

منهج دراسة حالة:

و يفيد هذا المنهج فى جمع المعطيات و البيانات حول ظاهرة معينة،أو موضوع معين بالتركيز على وحدة من وحدات متعددة للظاهرة.سواء كانت هاته الوحدة المدروسة فردا أو مؤسسة،أو دولة أو نظام اجتماعي أو سياسي.وذلك عن طريق التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو جميع المراحل التي مرت بها،بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة و بالوحدات المشابهة لها.وإستخدمنا هذا المنهج في دراستنا بهدف جمع أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة.

أهداف الدراسة :

1 -**الأهداف العلمية :** تزويد الباحثيين و المكتبات بدراسة حول المؤسسات التي تنوط بعملية صنع و تنفيذ السياسة الصينية في المغرب العربي و كذا الوسائل علما أن الدراسات التي تهتم بهذا الجانب تعتبر شحيحة جدا.هذا من ناحية و من جهة أخري الاهتمام العالمي الاكاديمي و غير أكاديمي بالصعود الصيني ووسائله في العالم يحتم التركيز على هذا النوع من الدراسات .

2-**الأهداف الذاتية:** رغبة الباحث و إهتمامه بموضع الصين و كل ما يمت للسياسة الصينية بصلة سواءا في الوطن العربي أو المغرب العربي و هذا نابع من الصعود الصيني الهائل في العالم و سرعته و كثافة العلاقات مع دول العربية و المغاربية منها.

المبحث الأول :آليات السياسة الصينية في المغرب العربي :

تستخدم الصين جملة من الوسائل في عملية تنفيذها لسياستها إتجاه دول المغرب العربي، و تتراوح هاته الوسائل التي تدخل ضمن إستراتيجية القوة الناعمة ما بين الوسائل الدبلوماسية و السياسية ، و ما بين الوسائل الإقتصادية نو سيتم تبيان ذلك في هذا المبحث الذي قسم إلي مطلبين الأول يتعلق بالوسائل السياسية و الدبلوماسية و الثاني يتناول الوسائل الإقتصادية .

المطلب الأول : آليات السياسية و الدبلوماسية:

تركز الصين في علاقاتها مع دول المغرب العربي علي العمل الدبلوماسي ، الذي كان يهدف بالأساس، و منذ إعلان قيام جمهورية الصين سنة 1949 ، غلي تقليص علاقات تايوان مع دول المغرب العربي و إفريقيا عامة ،و بالتالي فإن جهود الصين كبيرة في هذا المجال، فهي تستخدم دبلوماسية ناعمة تهدف إلي كسب تأييد الدول المغاربية لها في القضايا التي تهمها .فبالنظر إلي الميزة العددية للدول المغاربية و الإفريقية عموما ، فإن الصين تبذل قصاري جهدها علي نيل وكسب تأييد هاته المنطقة المهمة لصعود الصين العالمي . خاصة خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي تسعي الصين من خلالها علي تأكيد إلتزامها بالمبادئ الدولية و مبادئ القانون الدولي و حقوق الإنسان. الأمر الذي يجعل من الميزة العددية للمغرب العربي و إفريقيا محل غغراء للصين .فلطالما أثبتت الحكومات الإفريقية دعمها كلما واجهت الصين

إنتقادات تتعلق بحقوق الإنسان أو دعمها للأنظمة التسلطية في إفريقيا عموما. و كمثال علي ذلك تصويت الدول الإفريقية لصالح الصين لمنح اللجنة الأولمبية قرار تنظيم الصين للألومبياد سنة 2008في بكين ، بالإضافة إلي التصدي لقرارات هيئة الأمم المتحدة لإدانة الصين بقضية إنتهاكاتها في مجال حقوق الإنسان.

إلي جانب هذا الأمر فإن الصين و حسب تصريح رئيس وزرائها " ون جيا باو القائل "الصين على إستعداد لتنسق مواقفها مع الدول الأإفريقية في عملية صياغة القواعد الأإقتصادية و المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف"و هذا الأمر من شأنه أن يأيد مواقف الصين في منظمة التجارة العالمية.[1]

و إلي جانب الدبلوماسية المتعددة الأطراف كما أشرنا في قسم سابق من البحث ، فإن الصين تستخدم بكثرة الدبلوماسية الثنائية بشكل يتناقض مع الخطاب الرسمي لها، و يظهر أن هذا النوع من الدبلوماسية محبذ لدي صناع القرار في دول المغرب العربي نظرا لأنه أكثر إهتماما بهم من الدبلوماسية الجماعية في إطار المؤسسات الدولية ، كما أنه مكن الصين من تحيقيق العديد من المصالح غير مصرح بها علنيا.و رغم أن الصين عمليا تشارك بشكل نشط في المؤتمرات و دبلوماسية القمة ، إلا أنها لا تفضل هذا النوع من الدبلوماسية ، لأنها تعي جيدا ما مدي السرية اللازمة لتحيقي مبتغاها في المغرب العربي ، و هاته السرية لابد لها من دبلوماسية ثنائية و ليت متعددة الأطراف.و إن كان أن الصين تجعل مندي التعاون الصيني الإفريقي و كذا منتدي التعاون الصيني العربي إطارا عاما يحكم سياستها و علاقاتها بدول المغرب العربي إلا أنه.و واقعيا فإن الصين تنتهج أسلوب الدبلوماسية الثنائية أكثر نظرا لفاعليته في تحيقيق أهداف الصين في المنطقة.

تستغل الصين في تقاربها مع دول المغرب العربي قضية التاريخ الإستعماري، فالصين ليست دولة إستعمارية ،و ليس لها ماض إستعماري و لطالما ساعدت و أيدت حركات التحرر خاصة في المغرب العربي فهي توظف هاته النقطة في تحقيق مصالحها و تحيقي نوع من القبول المغاربي لسياستها ، فهناك نقط مشتركة تجمع الصين بدول المغرب العربي فالصين تري أنها مثلها مثل دول المغرب العربي هي ضحية نظام دولي لم تساهم في تشكيله، بل فرضته القوى الكبرى و هو مما جعلها ترجو فيها الدعم اللازم في إطار المطالبة بنظام دولي عادل ينصف دول عالم الجنوب، التي تطرح الصين كما دول المغرب العربي نفسها كواحد من هذا العالم الذي يشكل الأغلبية الساحقة من سكان العالم، و كانت ترى بأن الصين هي مثلها ضحية لصراع الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية[2].

كما رأت دول المنطقة إمكانية الإستفادة من الخبرة و التجربة الصينية في مختلف المجلات، فقد كانت الدولة الجزائرية الفتية بحاجة إلى الدعم و المساندة الصينية، حيث على صعيد الممارسة العملية، عملت الصين على دعم دول المغرب العربي من خلال المساعدات الفنية و الإقتصادية و العسكرية، و ذلك في محاولة منها لتقليص هيمنة القوى الغربية، ولتأسيس دعائم نظام عالمي جديد، و في المقابل كانت الدول المغاربية و منها الجزائر في حاجة إلى حلفاء لدعم إستقلالها السياسي بإستقلال إقتصادي، كما أنها كانت في حاجة إلى الدعم المادي لتمويل مسيرة نضالها الوطني من أجل التنمية.

لقد دعمت الصين مختلف قضايا السياسة الخارجية لدول المغرب العربي، لا سيما المحورية منها مثل الصراع العربي -الإسرائيلي ،والقضية الفلسطينية، هذه القضية التي كانت في ذلك الوقت تعتبر محورا من محاور السياسة الخارجية الجزائرية، فمثلا كانت الصين من أكبر الدول المعارضة لإقامة الكيان الإسرائيلي منذ تأسيسه، و ذلك لأنها كانت تعتبر ذلك غرسا لكيان معتد، و بالتالي ساندت حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه من أجل التحرر، لكن هذا الموقف بدأ يميل شيئا فشيئا مع تزايد العلاقات مع الولايات المتحدة و إسرائيل لا سيما في المجال العسكري.

ومما سبق ذكره فإن النشاط الدبلوماسي يعتبر محدد اساسي لعلاقة الصين بدول المغرب العربي و يعتبر تحدي لتحقيق مزايا في المنطقة في منافسة الدول الأخري.

المطلب الثاني :الآليات الإقتصادية:

تعتمد الصين في سياستها الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي ،علي أسلوب المساعدات الخارجية و ذلك من أجل توطيد علاقاتها مع دول المغرب العربي خاصة و إفريقيا عموما .و ذلك بهدف تأميين تأميين الموارد الازمة لصعودها و كذا كسب حلفاء دبلوماسيين ، فإفريقيا ومن ضمنها دول المغرب العربي تحضي بأكبر نسبة من المساعادات الصينية الموجهة بالأساس للتنمية و التي تقدر بنحو 44 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية الصينية و ذلك في شكل إما هبات خالصة أو معونة مشروطة ، لكن الملاحظ أن الصين لا تقوم بنشر ما تقدمه من مساعدات لهاته الدول ، و بالتالي فمصدر المعلومة سيكون الدول نفسها التي تلقت هاته المساعدات.[3]وأغلب هاته المساعدات تتم في إطار ثنائي ، و قلة منها عبر قنوات متعددة الأطراف مثل منظمة الصحة العالمية و وكلات منظمة الأمم المتحدة.

فالمساعدات الخارجية أصبحت سياسة رسمية للصين و تتمثل هاته المساعدات غجمالا في شكل هدايا ، و بناء مرافق عامة و إرسال الفرق التقنية ...إلخ.[4]

إن نموذج المساعدات الصينية في مجال التنمية هو فرصة حقيقية لدول المغرب العربي، التي يمكنها الإستفادة من خبرة الصين الكبيرة في مجال التنمية التي تعود الى عدة عقود. فهي تستثمر في مجالات البنية التحتية التي يقوم عليها الإقتصاد الإفريقي و من ضمنه إقتصاديات دول المغرب العربي. وذلك عكس الدول الغربية التي تركز مساعداتها وإستثماراتها في مجالات الطاقة والمواد الأولية . وحسب بعض الدراسات ، هناك علاقة إيجابية بين التنمية وزيادة المعونات الدولية، خاصة في الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة . و تستدل هاته الدراسات بأمثلة مثل بعض الدول الإفريقية (أوغندا- تنزانيا- الموزنبيق). التي اعتمدت بشدة على المعونة لإستمرار الإستثمارات في البنية التحتية الإجتماعية والإقتصادية. ذلك. وتأتي المعونات في شكل ثنائي أو جماعي.[5]

إن التواجد الصيني في منطقة المغرب العربي يعتبرمحفزا لدينامية جديدة للإقتصاد في هاته الدول الأفريقية ،فهو فرصة حقيقية لها من أجل التنمية فقد أعلن مؤتمر التكامل" الصيني –الإفريقي" في بكين سنة 2006 : "في هذا القرن الجديد الصين والدول الإفريقية (من ضمنها دول المغرب العربي) وثقوا صداقاتهم التقليدية،ووسعوا تكاملهم المتبادل من أجل تحقيق التنمية وإقتسام إزدهارهم المشترك". ويعتبر يعتبر هذا النص إعلانا صريحا عن نية الصين في عقد شراكة ذات منفعة متبادلة مع إفريقيا عموما و دول المغرب العربي خصوصا. وأهم وسيلة في تحقيق ذلك هي التجارة والإستثمارات في البنى التحتية.[6]

إن التواجد الصيني في منطقة المغرب العربي يعتبرمحفزا لدينامية جديدة للإقتصاد في هاته الدول الأفريقية ،فهو فرصة حقيقية لها من أجل التنمية فقد أعلن مؤتمر التكامل" الصيني –الإفريقي" في بكين سنة 2006 : "في هذا القرن الجديد الصين والدول الإفريقية (من ضمنها دول المغرب العربي) وثقوا صداقاتهم التقليدية،ووسعوا تكاملهم المتبادل من أجل تحقيق التنمية وإقتسام إزدهارهم المشترك". ويعتبر يعتبر هذا النص إعلانا صريحا عن نية الصين في عقد شراكة ذات منفعة متبادلة مع إفريقيا عموما و دول المغرب العربي خصوصا. وأهم وسيلة في تحقيق ذلك هي التجارة

والإستثمارات في البنى التحتية، فالصين تأكد في كل مرة ي أن علاقاتها مع دول المغرب العربي ليست إمبريالية جديدة. فالصين تستمر في تقديم المساعدات الإقتصادية للدول الأفريقية دون شروط أو مطالب سياسية مع إتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل إستفادة هاته الدول من المساعدات الإقتصادية الصينية مع تخفيض حجم الديون وزيادة الإستثمارات الصينية في في المنطقة مناشدة في ذلك المجتمع الدولي خاصة الدول المتقدمة بقضايا السلام والتنمية.[7]

تقترح بكين قيامها بتمويل مشروعات البنية التحتية، التي توقف البنك الدولي ومعظم الجهات المانحة الثنائية عن تمويلها منذ عقود مضت. وتشير الدراسات إلى أن الشركات الغربية الصينية تنفذ مشروعات البنية التحتية بتكلفة تعادل 25% من تكلفة الشركات الغربية. وهو ما دفع البنك العالمي ومؤسسات أخرى لتمويل مشروعات بناء الطرق من جديد رغم مخاوف مسؤولي البنك من تعرض هذه الأموال للإفلاس.كما قامت بكين بتدريب مهنيين أفارقة خاصة في مجال الإدارة الإقتصادية إذ أنشأت صندوق تنمية الموارد البشرية الأفريقية الذي يساعد في تدريب 3800 مهني أفريقي سنويا. كما تفضل الصين بناء علاقات مع المصارف الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي نظرا لأن بمقدورها الاضطلاع بدور اأكبر داخل المصارف الإقليمية عنه داخل البنك الدولي والمؤسسات المالية الكبرى الأخرى.

إن الصين تعتمد في إدارة علاقتها مع الدول المغرب العربي على إستراتيجية " القوة الناعمة" التي تتم من خلال تقديم مساعدات والمعونات في المجالات الاجتماعية المختلفة. ولعل أهم المجالات التي دعمت فيها الصين علاقاتها الأفريقية في مجال الصحة حيث إتبعت في هذا الاطار ما يمكن أن يطلق عليه " دبلوماسية الصحة" مع الشركاء الأفارقة وذلك من خلال تدشين شبكة علاقات بين الأطباء الصينيين وملايين الأفارقة العاديين والتي تعد أحد المؤشرات القوة الناعمة الصينية في أفريقيا حيث تجري الصين تعاونا منتظما مع الدول الأفريقية في حقل الصحة ، من خلال الزيارات الصحية العديدة للزعماء من المغرب العربي وتسهيل التبادل المنتظم للفرق والتدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين إلى جانب ما تقوم به الصين من تزويد العديد من الدول الأفريقية بأجهزة طبية مجانية ،والبرامج المشتركة لمعالجة العديد من الأمراض مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة الايدز.[8]

و كمثال علي هاته المساعدات ففي سنة 2002 أجرت وزارة الصحة دورة تدريبة عالمية في معالجة الملاريا في وشارك في هذه الدورة 30 طالبا من 17 بلدا إفريقيا بمن فيهم دول المغرب العربي. وفي السنة نفسها و في إطار المنتدى التعاون الصيني- الإفريقي ، أقيم منتدي للطب التقليدي والمواد الصيدلية وحضر هذا المنتدى مشاركون من 21 دولة .و إذا ما أخدنا الجزائر كمثال فإن أول فريق طبي تم إرساله إلى الجزائر كان سنة 1964 بناءا على دعوة من الحكومة الجزائرية ومنذ ذلك الحين أرسلت الصين وبشكل متراكم أكثر من 1500 طبيبا إلى أكثر من 47 بلدا أفريقيا. وعالجت ما يقارب 180 مليون مريضا إفريقيا. إضافة إلى الوحدات الطبية العسكرية الصينية التي شاركت في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا، والتي قدمت المساعدة الطبية الى جنود عمليات حفظ السلام بالإضافة إلى المدنيين الأفارقة . [9]

و في سنة 2020 و مع ظهور وباء كورونا COVID19 قدمت الصين العديد من المساعدات الطبية للجزائر متمثلة في أدوية و معدات و أجهزة طبية بالإظافة إللى فرق طبية تنقلت إلى الجزائر و المساهمة في بناء مستشفي لعلاج مرض جزائريين و صينيين.

كما أن الصين أطلقت أكبر مشروع إقتصادي سنة2013 ما يعرف بمشروع القرن و هو طريق الحرير الجديد أو مشروع الطريق و الحزام و الذي من شأنه أن يحي طرق التجارة القديمة و كذا ربط أنحاء مختلفة من الوطن العربي و إفريقيا و أروبا و آسيا.

المبحث الثاني:مؤسسات صنع السياسة إتجاه المغرب العربي:

هناك مجموعة من المؤسسات التي تعتبر الإطار المؤسسي الذي يظبط السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي و تتمثل بالأساس بالمنتديات و كذا مؤسسات الدولة الداخلية للنظام السيايسي الصيني .

المطلب الأول: المنتدي التعاون الصيني-العربي:

لقد نشأ منتدي التعاون الصيني –العربي عقب زيارة الرئيس الصيني "هوجينتاو" لمقر الجامعة العربية ، و تم الإعلان عن تأسيسه في سنة 2004 من قبل وزير الخارجية الصيني "لي تشاوشينغ" و كذا الأمين العام لجامعة الدول العربية "عمرو موسي ،و لقد تم صياغة البيان المشترك لتأسيس المنتدي.و الهدف من هذا المنتدي هو التعاون بين الطرفيين في كل المجالات و كذا التنمية ، بالإضافة إلي الحوار بين الدول الأعضاء أي بين الصين من جهة و الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنها دول المغرب العربي.

تتمثل آليات عمل المنتدي في الإجتماع الوزاري الذي ينعقد بين أمين جامعة الدول العربية ووزراء الخارجية مرة كل سنتيين، بهدف معالجة القضايا الإقليمية و تنمية التعاون في كافة المجالات بين الصين و الدول العربية ، أما الآلية الثانية تتمثل في تشكيل لجنة من كبار المسؤوليين تعقد بين الطرفيين بالتناوب، و تعقد بشكل سنوي .و يتمثل هدفها في متابعة تنفيذ القرارات و التوصيات الصادرة عن إجتماع الدول الأعضاء .أما الآلية الثالثة فتتمثل في المؤتمرات و الفعاليات و كذا الندوات التي تبرم بين الصين و الدول العربية و التي تعقد مرة كل سنتين و علي سبيل المثال نذكر كل من كندوة التعاون الإعلامي ، مؤتمر الصداقة الصينية ، مؤتمر رجال الأعمال .....، أما الآلية الرابعة فتتمثل في مجموعة الإتصال و التي تهدف إلي الإتصال الدائم و التباحث بين الصين و الدول العربية و التي من بينها دول المغرب العربي ،و تشرف علي تنفيذ قرارات إجتماع الوزراء و كبار المسؤوليين في المنتدي من توصيات و قررات مختلفة،مثل سفارة الصين لدي مصر هي مجموعة الإتصال الصينية .

وفي هذا الإطار يمكن أن نشير إلي الكلمة التي ألقاها السفير "ماتشين قانغ" رئيس معهد الصين للدراسات الدولية في ندوة أقمها المعهد الصيني للدراسات الدولية بتاريخ 29-30نوفمبر 2004، حول العلاقات العربية الصينية قائلا:" إن تحديث الوطن يمثل طموحا يتوق إليه الشعب الصيني منذ زمن طويل،لكن عملية التحديث الحقيقية لم تبدأ إلا منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي ،حيث بات تحقيق التنمية الإقتصادية و رفع مستوي المعيشة إرادة قوية و أساسية لدي أبناء الشعب الصيني بعد مرورهم بالثورة الثقافية الكبري التي تعد كارثة إمتدت عشر سنوات .....و في مجالالدفع بعملية التنمية إلي الأمام ، تؤكد الصين أهمية التوفيق ما بين الإصلاح و التنمية و الإستقرار، كون أن الإستقرار أساسا للتنمية ....". ومن خلال هاته الكلمة نلاحظ ما مدي الحرص الذي توليه الصين لموضوع التنمية بكل أبعادهان وما مدي حرصها علي بيئة سلمية في تعاملاتها مع الدول العربية .

و في هذا الإطار ألقي مندوب الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسي كلمة يقول فيها :"إنطلاقا من الإقتناع بأهمية مواصلة تعزيز الحوار بين الدول العربية و الصين حول القضايا الدولية لتنسيق المواقف و توسيع التعاون ، إتفقا الطرفان علي إنشاء منتدي التعاون الصيني –العربي .بإعتباره إطارا للحوار و التعاون الجماعي علي أساس

المساواة و المنفعة المتبادلة .....و قد تم التوقيع علي وثيقتي الإعلان و برنامج تنفيذي للمنتدي بتاريخ 14-09-2004.....و ذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية :

1-السعي إلي إرساء الأمن و السلام الدوليين ، و العمل من أجل تحيقيق ديمقراطية العلاقات الدولية.

2-تنسيق السياسات و المواقف بما يخدم القضايا المشتركة في مختلف المؤسسات و المحافل الدولية.

3-تنسيق الجهود لتمكيين الطرفيين من التعامل بصورة إيجابية و فعالة مع القضايا العولمة ، و تمكينها من إجراء حوار الحضارات بما يخدم تعمييق التفاهم بين شعوب العالم .

4-تكثيف الجهود المشتركة من أجل تحيق التنمية المستدامة لدي الطرفيين .

5-دعم التعاون الإقتصادي و التجاري و المالي و تطويره بين الطرفيين ، وتشجيع الإستثمارات المشتركة و المتبادلة و توفير سبل حمايتها .

6-دعم التعاون في مجالات التعليم و الثقافة ، وتنمية الموارد البشرية.

7-دعم علاقات التفاهم و الحوار و تطويرها بين الطلرفين

8-تعزيزالتعاون العلمي و التكنلوجي في مجالات كافة ، خاصة في مجال البحوث التطبيقية .

9-التنسيق في مجال حماية البيئة و المحافظة علي التراث.

10-التنسيق المتبادل حول قضايا أخري تهم الطرفين."

و مما سبق يتضح لنا مدي النفع المتبادل و التعاون الجدي الذي يجمع كل من الجانب الصيني و العربي علي حد سواء و منه دول المغرب العربي .لكن هناك أهداف أخري لا تعلن عنها الصين ، بحيث أن الصين تسعي في من وراء تعزيز علاقاتها مع دول المغرب العربي ، رغم أن الهدف الإقتصادي هو الطاغي علي سياسة الصين في المغرب العربي إلا أن لها أهدافا إستراتيجية، تتجاوز البعد الإقتصادي إلى الصعد السياسي، و الدبلوماسي و الإستراتيجي. تتمثل في دعم الدول المغاربية للموقف الصيني بشأن ضم تايوان .بحيث تشكل القضية التايوانية، أحد أهم القضايا الشائكة لبكين. وأحدا العوامل التي تحدد الحركة الدبلوماسية و العسكرية في نفس الوقت. و لذا فمن بين أهداف بكين من إستراتيجيتها الكبرى في المغرب العربي يتعلق بتهميش تايوان في النظام الدولي، و ويعد المغرب العربي و إفريقيا عموما أحد أهم المناطق التي تمارس فيها الصين هذه السياسة، بحيث تسعى الصين إلى دمج تايوان عبر عدة وسائل، منها الوسائل الإقتصادية، و ذلك بإتباع استراتيجية الربط.[10] ذلك بجعل الإقتصاد التايواني، معتمدا إلى حد بعيد على الأسواق الصينية، للوصول إلى ضم يتم تحقيقه، عبر سياسة النفس الطويل، وهي ليست غريبة على تقاليد السياسة الصينية. بحيث تعتقد الصين أن هذه الإستراتيجية، ستؤدي إلى تقوية القطاع الخاص مما يضعف النظام السياسي التايواني بما يجعل الوحدة تتم وفق الرؤية الصينية، و هذا بزيادة الإعتماد المتبادل بين الطرفين لدرجة يصعب فيها أن تستغني طايوان عن الصين.

تعتبر الصين أن إستخدام الوسائل العسكرية ضد تايوان أمر شرعي[11]،و هذا ما يفسر لنا زيادة نفقات التسلح فقد إقتنت بكين 650 صاروخا سنة 2005، بالإضافة إلى غواصات فقد طورت قدرات عسكرية كافية، لمهاجمة أو ضرب تايوان، أو فرض حصار عليها[12] ،فمسألة الوحدة تعتبر مصلحة أساسية للنظام السياسي الصيني و هذا الملف تتعامل معه بصرامة هو فهي تطمح إلي صين واحدة .لقد انعقد المجلس الوطني لنواب الشعب (البرلمان). في الفترة من 4 إلى 14 مارس سنة 2005، و لمدة عشرة أيام بموافقة 2896 نائبا من أصل 3000 نائب، على التصدي للإنفصال. كما تم تشريع قرار يجيز للصين إستخدام القوة ضد تايوان، لمنعها من الاستقلال عن الوطن "الصين". و هذا دليل على أن هناك تحولا في الاستراتيجية الصينية التي ظلت تفاخر دوما بأنها سوف تحل مشكلاتها الخاصة من خلال السبل الدبلوماسية، و

الأيدولوجية الأخلاقية، و هذا دليل أن الصين ليست دولة تسعي إلي السلام كمبدأ أصيل في سياستها و إنما من أجل تحقيق أهدافها التي تحتاج إلي بيئة هادئة خاصة المناطق التي تحوي علي مصادر الطاقة اللزمة لصعودها في النظام الدولي.

تعمل الصين و بشكل نشيط جدا، و بإستخدام الدبلوماسية من أجل دمج تايوان عن طريق خلق عزلة دبلوماسية لتايوان. رغم أن الرئيس الصيني السابق " زيمين" أشار عام 1995 إلى إمكانية التساهل في موضوع مشاركة تايوان في بعض المرافق الإقليمية و الدولية. إذ أبدت استعدادا لفكرة دولة واحدة و نظامان متفرقان. فمنذ أوائل الثمانينات أعلنت الصين الشعبية عن طرح مفهوم أو نموذج يمكن أن يحقق إعادة الوحدة الوطنية الصينية. و ذلك النموذج الذي أطلق عليه الدولة " الواحدة ذات النظامين،[13] أخذ يجذب إهتمام الكثير من المحللين المتابعين لشأن الصيني. فلن تظل الصين مكتوفة الأيدي طويلا أمام منارات " تايبي " الإنفصالية. و لا يهمها في ذلك، ما قد تتعرض له صورتها مؤقتا من تشوه و إنتقاد. فجمهورية الصين الشعبية، تسعى لتهميش " تايبي في المغرب العربي و إفريقيا من الناحية الدبلوماسية و الإقتصادية. [14]و تطرح نفسها كبديل لها، في علاقاتها مع دول القارة من منطق قدرتها الاقتصادية. فقد تحطمت العلاقات الدبلوماسية بين جنوب أفريقيا و تايوان، ثم من بعدها السنغال سنة 2004. ثم من بعدها ليبيريا في 2005.و هكذا فقد توال الدعم الدبلوماسي من دول المغرب العربي للصين بشأن مسألة تايوان، و ذلك لاعتبارات المصلحة الإقتصادية التي تحكمها مع الصين و التي تفوقت على تلك تحكمها مع تايوان. هذا في مقابل الدعم الغربي خاصة الأمريكي لمسألة إستقلال تايوان. فرغم أن بيان " شنغهاي" الذي وقع عليه " ريتشارد نيكسون" عام 1972 يستعمل من طرف الصين كمرجع رسمي لعلاقاتهم الساخنة مع بكين فهي تعترف بالطابع الصيني لتايوان في القانون الدولي. غير أنها بالاعتماد على نص مناقض لهذا البيان : " Acte Taiwan Relation" الذي صوت عليه الكونغرس فيما بعد، تبذل كل ما في وسعها لكي تظل الجزيرة الكبرى مستقلة عن الصين، و هذا مايثير غضب صناع القرار في بكين.

و من الأهداف أيضا كسب تأييد دبلوماسي مغاربي لدى هيئة الأمم المتحدة، فبالنسبة للصين يعد النشاط الدبلوماسي، أحد أهم محددات السلوك الخارجي الصيني ، خاصة في المغرب العربي و إفريقيا عموما ،فالمغرب العربي خاصة و إفريقيا عامة مهمة جدا في عملية التصويت لصالح الصين لدى هيئة الأمم المتحدة، القوية التي عليها الصين. كما صرح الجنرال الصيني " كسيونغ غانغاي " : " الدول الأفريقية ومنها دول المغرب العربي تمثل بالنسبة للصين، أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الأمم المتحدة"، وهذا دليل واضح علي إهتمام الصين بهاته المنطقة، فهي جد مهمة لمصالح الصين .و هذا ما يجب أن يعيه الطرف المغاربي خاصة في عملية الضغط للإستفادة من الصين و تجربتها التنموية ، و كذا عملية نقل التكنلوجيا.

المطلب الثاني :المنتدي التعاون الصيني-الإفريقي:

يعتبر منتدي التعاون الصيني –الإفريقي Focac، بمثابة الجهاز الرئيسي للتشاور بين الصين و الدول الإفريقية عامة و دول المغرب العربي علي وجه التحديد.هذا الأخير تأسس بموجب مبادرة صينية خلال المؤتمر الوزاري الأول بالعاصمة

بكيين سنة 2000.و ينعقد هذا المنتدي كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين والدول الإفريقية بشرط أن يسبق إنعقاده مؤتمر تحضيري. يضم المنتدي في عضويته 49 دولة إفريقية ما عدا بعض الدول من بينها الصحراء الغربية لأن الصين لا تعترف بها.و يحوي المنتدي علي آليتان للمتابعة و هي "الجنة الصينية "و "مجلس السفراء الأفارقة ببكين وفيما يلي أهم الدورات التي عقدها المنتدي:[15]

1-عُقد المؤتمر الوزاري الأول للمنتدى في بكين في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر 2000، وحضره رؤساء الصين والجزائر وتوجو وزامبيا وتنزانيا وسكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية ، فضلاً عن 80 وزيراً مسئولاً عن الشئون الخارجية والتجارة الدولية والتعاون الإقتصادى من الصين و44 دولة أفريقية، وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية. وسبق المؤتمر عقد اجتماع تحضيري لكبار المسئولين في الفترة من 7 إلى 9 أكتوبر 2000. وتبنى المؤتمر وثيقتين رسميتين هما " إعلان بكين " و"برنامج التعاون الصيني الأفريقي " في مجالات التنمية الإقتصادية.

2-عقد المؤتمر الوزاري الثاني للمنتدى فى الفترة من 15 إلى 16 ديسمبر 2003 بأديس أبابا ، تحت شعار " الصداقة والتعاون والتنمية"وحضره رئيس الوزراء الصيني ورئيس الوزراء الأثيوبي ، و 10 رؤساء أفارقة ، و70 وزيراً من كل من الصين و 44 دولة افريقية ، وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية، ورئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي، فضلاً عن ممثل سكرتير عام الأمم المتحدة. وسبق المؤتمر اجتماع تحضيري لكبار المسئولين يوم .13/12/2003واعتمد المؤتمر فى ختام أعماله " خطة عمل أديس أبابا 2006/2004 "التي طرحت سلسلة من الإجراءات لدعم اقتصاديات الدول الأفريقية ، وتكثيف التعاون بين الجانبين فى المجالات الاقتصادية و التجارية.

3-عقد على هامش المؤتمر " منتدى الأعمال الصيني الأفريقي الأول "، حيث تم التوقيع على 21 اتفاقية للتعاون الإقتصادى والتجاري بين الجانبين ، بقيمة إجمالية بلغت مليار دولار. كما تم إقامة معرض للصور الفوتوغرافية تضمن صوراً لمنجزات التعاون الصيني الأفريقي، منذ انطلاق المنتدى عام 2000 .

4- في ضوء موافقة الجانبين خلال الاجتماع التحضيري الرابع لكبار المسئولين للمنتدى ببكين في الفترة من 22 إلى 23 أغسطس 2005 ، عقدت الدورة الثالثة للمنتدى عام 2006 على مستوى القمة ، حيث رأس السيد الرئيس وفد مصر لدى القمة التي عقدت ببكين فى الفترة من 3 إلى 5 نوفمبر 2006، وحضرها رؤساء 35 دولة افريقية إلى جانب الرئيس الصيني، تحت شعار " صداقة وسلام وتعاون وتنمية "

5- أختتمت القمة أعمالها بإصدار " إعلان بكين " ، الذي تضمن إقامة شراكة إستراتيجية بين الصين وإفريقيا تقوم على أساس المساواة والثقة المتبادلة ودعم المصالح المشتركة ، و" خطة عمل بكين2009/2007" ، التي أكدت على سعى الجانبين لتعزيز التنسيق بينهما بشأن قضايا التعاون الثنائي والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، كما تضمنت تعهد الصين بتقديم حزمة جديدة من المساعدات لأفريقيا في مجالات التنمية، والصحة،والتعليم،والتدريب .

6- عقدت الدورة الثانية لمنتدى الأعمال الصيني الأفريقي ببكين يوم 2006/11/5 ، حيث تم التوقيع على 14 اتفاقية للتعاون بين الجانبين بقيمة 1.9 مليار دولار غطت مجالات البنية الأساسية والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة والتنمية البشرية . كما تم الإعلان عن إنشاء الغرفة الأفريقية الصينية المشتركة للتجارة والصناعة .

7- اتفق الجانبان خلال القمة على وضع " آلية للحوار السياسي المنتظم " بينهما ، من خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء بالمنتدى يعقد بنيويورك على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العام التالي لعقد المؤتمر الوزاري للمنتدى . وقد عقد الإجتماع التشاورى الأول يوم 26 سبتمبر2007.

و الجدير بالذكر أن الدورة الثانية للمندي و التي عقدت في بكين في نوفمبر 2006، حققت نتائج إيجابية لطرفين خاصة الجانب الصيني ، حيث إستطاعت الصين أ، تستقطبع الزعماء الأفارقة بحيث حظر إلي ساحة "تيان أنمين "، حوالي 48 رئيس دولة إفريقي من بينهم رؤساء دول المغرب العربي .و خلال هذا اليوم أصدرت السلطات الصينية قرار بتقليص حركة السيارات داخل المدينة مما يثبت الأهمية الكبري التي توليها و أولتها الصين لهذا الحدث المهم من الناحية الإستراتيجية للصين ، خاصة و أن إفريقيا برمتها حاضرة .و قد وصل الزعماء الأفارقة إلي قاعة الشعب و تم إستقبالهم الواحد تلو الآخر من قبل كل من رئيس الوزراء الصيني "ون جيا باو "و الرئيس الصيني "هوجينتاو". و خلال هذا الحضور الكبير تم الإعلان عن إفتتاح القمة الصينية الإفريقة أو ما يعرف بمنتدي "فوكاك"FOCAC .و تم التعهد خلال هاته القمة من قبل الصين بتنفيذ برنامج يتمثل بالأساس في تقديم خمسة مليارات دولار أمريكي علي شكل قروض ، بالإضافة زيادة مساعدتها التنموية مع حلول سنة 2009. و زيادة علي ذلك تعهدت الصين بزيادة التجارة البينية بين الطرفيين إلي أكثر من 100 مليار دولار مع حلول سنة 2010.[16]

من خلال ما سبق نلاحظ مدي قدرة الصين علي كسب و جلب و كذا إغراء الدول الإفريقية ، فهي تستخدم أسلوب الإغراء و النفع المتبادل و يظهر أن صناع القرار الأفارقة يرحبون بذلك. و شكل هذا الجو مناخا جيدا التباحث و النقاش بين رجال الأعمال و صناع القار من كلا الطرفيين و ما هي إلا أيام قلاقا حتي تم الإعلان عن توقيع صفقات تجارية جديدة بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي.و الجدير بالذكر أنه و خلال هاته القمة لم يسمح للمنظمات غير حكومية من كلا الجانبيين سواء الصيني أو الإفريقي للدخول لقاعة الشعب و حظور القمة[17].

لقد حصل القادة وصناع القرار الأفارقة على عشرات المباني لبرلماناتهم، بالإضافة إلي القصور ، و النوادي و الملاعب الرياضية .و التي تم بنائها في وقت قياسي جدا بإستخدام آلاف الأيدي العاملة الصينية [18]المدربة بإحترافية ، وتستخدم الصين تكنلوجيا متطورة في هذا الصدد.بالمقابل يتم تجاهل اليد العاملة المحلية من أبناء المغرب العربي و إفريقيا و هذا ما جعل جمعيات المجتمع المدني تشمأز من هذا الوضع.

لنفهم لما كل هذا الإهتمام الصيني بالمغرب العربي و إفريقيا عموما ، لابد أن ننظر إلي العاوائد و إلي أهداف الصين من كل هذا ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالطاقة و طلبها المتزايد عليها خاصة البترول و الغاز و التي يعتبر المغرب العربي من بين المصادر الأساسية لهاته المادة . بالإضافة إلي مادة الخشب و التي أصبحت المصانع الصينية تتنافس عليها .[19]لكن رغم ذلك فالصين كانت نعمة بالنسبة لدول المغرب العربي من ناحية أخري فنفس الشركات التي شيدت تلك المباني و

القصور قامت أيضا ببناء عشرات المشتشفيات و مد آلاف الكيلومترات من الطرق المعبدة و السكك الحديدية .و إن كان الصين و كأنها تقوم برشوة صناع القرار إلا أنها بالمقابل تهتم بالمجتمع المدني و بالتنمية ، و ربما هذا هو الأمر الذي يجعلها تسير نحو هدفها بدون مشاكل .فهي تهتم بمسألة نظرة الآخر لها خاصة إذا كان الأمر يتعلق بمصلحة أساسية مثل المغرب العربي .فلقد أغرقت الصين المغرب العربي و إفريقيا عموما بمختلف السلع و التي كانت في عقود مضت غير متوفرة لشعوب المنطقو ، و كأن الصين تتعمد أن يصبح المواطن في هاته المنطقة يعيش رفاه من صنع الصين [20].

و رغم أن الظاهر أن السياسة الصينية في المغرب العربي تسير علي نحو جماعي ، غير أن الحقيقة غير ذلك ، فالعلاقات الصين مع دول المغرب العربي ، و رغم أنها تنطوي تحت لواء الدبلوماسية الجماعية العلنية مثل منتدي التعاون الصيني-الإفريقي FOCACk ، و منتدي التعاون الصيني –العربي ، إلى أن الصين تنتهج إضافة إلي ذلك و خاصة في المسائل الحساسة و التي تمس المصالح الأساسية للصين ، فإنها تنتهج أسلوبا مغابر تماما فهي تستخدم الدبلوماسية الثنائية ، مما يتناقض مع الخطاب الرسمي لها، و يظهر أن هذا النوع من الديلوماسية محبذ لدسي صناع القرار في دول المغرب العربي نظرا لأنه أكثر غهتماما بهم من الدبلوماسية الجماعية في إطار المؤسسات الدولية ، كما أنه مكن الصين من تحيقيق العديد من المصالح التي لا يمكن أن تبوح بها في المؤسسات المذكورة سابقا.[21]

و تعتبر دول المغرب العربي و خصوصا الجزائر عضو نشط و منضبط ضمن منتدى التعاون الصيني الافريقي منذ إنشائه سنة 2000، و قد تم إنشاء المنتدى إقامة أربع مؤتمرات وزارية، حيث في سنة 2003 عقد المؤتمر الوزاري الثاني التعاون الصيني الفريقي بأديس أبابا لبحث التعاون الشامل بين الصين و غفريقيا بمشاركة الجزائر، و في نوفمبر 2006 تم عقد المؤتمر الوزاري الثالث ببكين بمشاركة أربعين رئيس دولة و حكومة إفريقية يتقدمهم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة[22]، كما تم في سنة 2010 عقد المؤتمر الوزراي الرابع لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي بمصر سنة 2010 تم خلاله تقييم مسيرة التعاون بين الصين و إفريقيا، ووضع حطة عمل مستقبلية خاصة في ظل الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية .

و في سنة 2004 أيضا منتدى التعاون الصيني – العربي بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني "هوجينتاو "إلى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في 30 جانفي 2004، و يهدف المنتدى إلى تعزيز الحوار و التعاون، و دفع التنمية و التقدم كما تم في سنة 2006 عقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني العربي بالصين، و في سنة 2008 تم عقد المؤتمر الوزاري الرباع لمنتدى التعاون الصيني العربي بالمنانة – البحرين، و في 2010 تم عقد المؤتمر الرابع بيتيانجين – الصين، و قد تم التأكيد خلال هذه المؤتمرات على سبل تطوير العلاقات الصينية العربية، و سبل بناء المنتدى و التعاون العملي في القضايا الدولية و الإقليمية.

المطلب الثالث: مؤسسات الدولة:

و تتمثل المؤسسات الرسمية التي ترسم و تنفذ السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي ، وفي إطار جهاز المساعدات الخارجية نذكر كل من وزارة الخارجية و التي كانت تعرف في السابق بإسم و زارة التجارة الخارجية و التعاون الإقتصادي ،و كذا و زارة الشؤون الخارجية بالإضافة إلي المصارف المملوكة للدولة و نذكر علي وجه التحديد مصرف الصين للتصدير و الإستيراد، أما الميزانية الإجمالية لهاته المساعدات فيتم إعدادها من قبل وزارة المالية ،لكن إدارة هاته الأموال ترجع أساسا إلي إدارة المساعدات الخارجية بوزرارة التجارة، وهاته الأخيرة هي من تقوم بدور المراقب و التقييم ، و

بالتالي فإن فهناك في كل بلد أو دولة من دول المغرب العربي مستشار إقتصادي بسفارة الصين في الخارج مهمته الإدارة و الإشراف عن هاته المساعدات ، وذلك بمساعدة وزرات أخري كل علي حسب إختصاصه.

أما المؤسسات الرسمية التي ترسم الاهداف الكبري للسياسة الصينية في المغرب العربي و إفريقيا عموما تتمثل بالأساس في قيادات الحزب الشيوعي ، و المكتب السياس" Politburo" هذا الأخير هو عبارة عن اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي و الجان الفرعية التي تعرف بإسم المجموعات الصغيرة القيادية .[23]و بتالي فإن المؤسسات البيرقراطية التي يرجع لها الأمر في عملية تنفيذ السياسة الصينة الخارجية تتمثل في وزارة التجارة بالإضافة إلي مصرف الصين للتصدير و الإستيراد و وزارة الشؤون الخارجية، و هاته المؤسسات كلها تعمل تحت إشراف مجلس الدولة .و يجدر الإشارة إلي مؤسسة أصبح دورها في تزايد مستمر في موضوع تنفيذ السياسة الصينية في المغرب العربي و حتي مناطق أخري من العالم ، و تتمثل في اللجنة الوطنية للتنمية و الإصلاح داخل مجلس الدولة.[24]

هناك فاعل آخر يساهم في السياسة الصينية إتجاه منطقة المغرب العربي ، و هو لا ينتمي إلي الفئة الأولي من المؤسسات الرسمية ، و يتمثل فالدور الذي أصبحت تلعبه الأقاليم و المقاطعات وكذا البلديات ، فأصبحت هي الاخري تنخرط في علاقات جديدة مع الدول ، و إن كان هذا الأمر باديا في إفريفيا عموما ، فإنه غير واضح بشكل جلي في علاقاتها مع دول المغرب العربي .ففي كثير من الأحيان يقوم المسؤولون بهاته المقاطعات و البلديات بعقد صفقات مع دول في إفريقيا عموما و المغرب العربي تحديدا . و هذا دليل واضح بأن الصين لا تنتهج سياسة المركزية في القرارات الخارجية ذات الصبغة التجارية ، فالصين فتحت المجال أمام هذا الفاعل الجديد لينخرط مباشرة في رسم السياسات و تنفيذها فيما يتعلق منها بالجانب الإقتصادي و التجاري .و تعود هاته الإمتيازات إلي الإصلاحات التي جرت خلال فترة السبعينيات [25].و هذا الأمر أدي إلي إنتشار و نمو الشركات داخل المقطعات و التي إنتشرت لاحقا بكل كبير لاحقا.

و وبالنظر إلي لتخلف المساعدات الغربية و تملص المانحين الغربيين عن وعودهم بمضاعفة مساعداتهم لأفريقيا ولسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المؤيدة للخصخصة التي أحبطت العديد من الزعماء الأفارقة. فإن الصين تعتبر مناخا يوفر آفاقا واعدة. مضيفا أن بكين وفي ظل تخلف القوى الكبرى الغربية عن مساعدة الحكومات الأفريقية عن تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى التابعة للقطاع الحكومي "سد ثغرة كبيرة" على صعيد الاحتياجات لدي دول المغرب العربي.

الخاتمة :

تركز الصين في سياستها تجاه المغرب العربي على وسائل سلمية ، وأسلوب ذكي يعتمد على مفهوم القوة الناعمة، بحيث توظف الصين الاقتصاد،و الثقافة و الفكر،إلى جانب إبهار الطرف الآخر بأسلوب التنمية الصيني و كذا النجاحات التي حققتها على المستوى الداخلي و الخارجي و في مختلف المجالات، بمعنى تركيزها على الجذب و الإغراء بدل

الإكراه،وهذا ما نلاحظه في السياسة الصينية في المغرب العربي حيث أعجبت هاته الأخيرة بالأسلوب الصيني في التنمية لتفتح المجال أمام الصين وهذا ماجعل الدول المغاربية تفضل التعامل مع الصين.

تعتمد الصين في سياستها تجاه المغرب العربي على الاعتماد المتبادل ،و النفع المتبادل، مما يجعل الدول العربية تفضل التعامل مع الصين على أن تتعامل مع دول أخرى، فهي لا تضع الشروط السياسية لتعاملها مع المغرب العربي.

الهوامش:

---

[1] كريس ألدن ، **الصين في إفريقيا شريك أم منافس**؟ تر: عثمان الجبالي المثلوثي ،(أبو ظبي : الدار العربية للعلوم ناشرون،2009) ، ص.37.

[2] دبش ،***العلاقات العربية – الصينة : مسيرة تعاون الأفاق واعدة***،المجلة العربية للثقافة و العلوم ،تونس : المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم (مارس2000)، ص ص .65- 75

[3] Deborah Brautigam,***Chinese Aid and Aferica development***(New york :St Martin's Press,1989),pp.44-46

[4] كريس ألدن،مرجع سابق ،ص.38.

[5] المكان نفسه.

[6] كريس ألدن ، مرجع سابق ،ص ص.55-72

[7] المكان نفسه.

[8] أحمد حجاج،"***الصين تعيد إكتشاف نفسها*** "، السياسة الدولية ،ع163،(جانفي2006). ص 141.

[9] المكان نفسه.

[10] وليد عبد الحي ، وليد عبد الحي و آخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط.1، 2002) ، ص .85.

[11] "Valérie, niquet. ***Architecture de Sécurité dégionale, pais et tabilité une vision chinoise*** " . « www.iris-France.org/docs/consulting/2003regionale PDF.

[12] Françoid, godement. François, godement et autres,***chine-étas unis entre méfaince et para gmertisme*** ,les etude de la documentation française,Paris,2001. p23.

[13] Charley, chan. , " ***La chine en Afrique, l'extorsion des richesses "*** www.Asiapacific.ca/ , analisis/pubs/pdfs/cacf44.pdf.

[14] متروكن الفالح " **النموذج الصيني للتوحيد : (الدولة الواحدة ذات النظامين) : دراسة في الأصول و الدلالات** " المستقبل العربي، العدد، 152، 1991/10، المجلد 14.ص ص100-120.

[15] كريس ألدن ، مرجع سابق، ص ص.42-51.

[16] كريس ألدن ، ***مرجع سابق***،ص ص.9-10.

[17] المكان نفسه.

[18] هناك شائعة منشرة في إفريقيا تقول أن الصين توظف الأيدي العاملة من السجناء الذين هم محكومون في قضايا مختلفة ، لكن الصواب أن هذا الكلام لا يمت للحقيقة بصلة.

[19] Deng Xiaoping,cited in David Chambaugh(ed),***Deng Xiaoping ;Portrait of achinese stateman***(Oxford ;Clarendon Press,1995,p.156.

[20] كريس ألدن ،***مرجع سابق***،ص ص.11-13.

[21] المرجع نفسه ،ص.43.

[22] - جريدة الشعب ، الأحد 05 نوفمبر 2006 ص 04 .

[23] Lu Ning, "***The central leaderchip,Supriministry Cooncil Min-istries and partyDepertments "*** In David lampton(ed.) ***The making of Contemporary china***,11,2002.

[24] كريس ألدن ، مرجع سابق،ص ص،44-45.

[25] Carol Lee Hamrin , "***politics and foreign relations***",in Robinson and Shambaugh ,***chinese foriegn policy***,(Boulder,CO;Lynne Rienner,1993),p.92.